

Distr.: General
17 August 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات
الأساسية

العولمة وآثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٦١ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسألة العولمة وآثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وأن يقدم تقريراً فنياً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويورد هذا التقرير موجزاً للردود الواردة استجابة لطلب توفير المعلومات عملاً بهذا القرار. واستلمت ردود من حكومتي غواتيمالا وكرواتيا ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

* A/61/150.

** قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن المعلومات التي وردت مؤخراً.



أولا - مقدمة

- ١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٥٢/٦٠ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (Add.1 و A/60/301) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم تقريرا فنيا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.
- ٢ - وعملا بهذا الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ طلبا لالتماس الآراء بشأن هذه المسألة. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كانت المفوضية قد استلمت ردودا من حكومتي غواتيمالا وكرواتيا ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦]^(١)

- ١ - أشارت حكومة غواتيمالا إلى أنه فيما يتعلق بالعولمة فإن غواتيمالا أبرمت مجموعة من الاتفاقات بشأن التجارة الحرة والارتباط الاقتصادي والتعاون والحوار السياسي مع بلدان أخرى. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى زيادة وتحسين الاختيارات المتاحة للمستهلكين والمنتجين الغواتيماليين والمستثمرين الأجانب، وأن يكون لها تأثير إيجابي على السكان بصفة عامة، مسهمة في تحقيق مستوى أفضل من المعيشة.
- ٢ - واتخذت حكومة غواتيمالا عددا من التدابير لتكفل، بأقصى قدر ممكن، ألا تؤدي عملية العولمة، التي تؤثر على المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى الإضرار بأضعف قطاعات السكان. ومن بين هذه التدابير برنامج الحكومة "هيا بنا إلى غواتيمالا" الذي يهدف إلى القضاء على الفقر وتوفير الرخاء والتنمية لجميع أبناء غواتيمالا. ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر استراتيجية هي: النمو الغواتيمالي والتضامن الغواتيمالي والتنافسية الغواتيمالية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٦، سجل العنصر المتعلق

(١) تتضمن المساهمة المقدمة من حكومة غواتيمالا معلومات وردت ردا على الطلب المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٩ لكنها لم تدرج، بسبب التأخر في تقديمها، في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥ بشأن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/60/301).

بالنمو الغواتيمالي، الذي يشمل الجهود المبذولة لتنشيط الاقتصاد، نتائج إيجابية إذ بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ما يتراوح بين ٤ و ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. لكن العنصر المتعلق بالتضامن الغواتيمالي الذي يشمل الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر ولزيادة إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، فقد سجل نتائج أقل من التوقعات.

٣ - وأشارت الحكومة إلى أن التكامل الإقليمي يشكل أفضل استراتيجية لمواجهة تحديات العولمة. وفي هذا الصدد، تُبذل جهود لتعزيز اتحاد الجمارك لأمريكا الوسطى. وبالمثل وقّع رؤساء السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس اتفاقاً بشأن إصدار تأشيرة سفر وحيدة، واستُحدث جواز سفر لأمريكا الوسطى. وتتخذ تدابير لتيسير حرية حركة المركبات والسلع.

٤ - وغواتيمالا طرف في معاهدات التجارة الحرة مع المكسيك وفي اتفاق التجارة الحرة المبرم بين بلدان أمريكا الوسطى - والجمهورية الدومينيكية مع الولايات المتحدة الذي بدأ سريانه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ووقّعت غواتيمالا أيضاً معاهدة للتجارة الحرة مع تايوان واتفاقاً جزئياً مع بليز وتتفاوض حالياً بشأن اتفاقات للتجارة مع إكوادور وبنما وكولومبيا والاتحاد الأوروبي. وأكدت الحكومة على التحدي المتعلق بضمان ألا تؤثر اتفاقات التجارة الحرة سلباً على القطاعات الضعيفة، وخاصة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارعين. واستجابة لشواغل القطاعات المختلفة في المجتمع المدني، وخاصة تلك الجماعات التي ترصد إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجري حالياً النظر في مسارات عمل مختلفة.

٥ - وأشارت الحكومة إلى أن التصديق على معاهدات التجارة الحرة قد حتم وضع إطار قانوني ييسر تعويض القطاعات غير المحمية أو التي تفتقر إلى القدرة التنافسية. وفي هذا الصدد، ألزم الكونغرس نفسه بموجب الاتفاق التشريعي رقم ١٦-٢٠٠٥ المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، بأن يوافق على عدد من قوانين منح التعويضات ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

٦ - وانضمت غواتيمالا مؤخراً إلى مجموعة الـ ٣٣ في إطار المفاوضات الزراعية التي تجريها منظمة التجارة العالمية. وتتألف مجموعة الـ ٣٣ من بلدان نامية مختلفة تهدف إلى ضمان المعاملة التفضيلية وآليات الحماية للمنتجات الزراعية. وأعلنت الحكومة أن عمل مجموعة الـ ٣٣ ساعد المنتجين الغواتيماليين على أن يولوا مزيداً من الاهتمام لاحتياجات الإنتاج في ظل تحرير التجارة.

٧ - ومنذ إبرام اتفاق السلام في عام ١٩٩٦، يجري بذل جهود لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، الذي تهرأ نتيجة للصراع المسلح، وتعزيز ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، تقرر حكومة غواتيمالا بأنه يلزم توفر بيئة يسودها احترام حقوق الإنسان والمساواة والتسامح لكي تتمكن الدولة من أن تنمو اقتصاديا وبطريقة إنسانية. ولتعزيز بيئة من هذا القبيل، أعلنت الحكومة أنها نفذت المبادرات التالية: عقد حلقات عمل من أجل الشباب من مشجعي ثقافة السلام؛ وإقامة لجان للسلام في عدد من البلديات؛ وشن حملة لتعزيز القيم الأساسية من قبيل التسامح واحترام التنوع الثقافي والديمقراطية؛ وإقامة عروض فولكلورية في الشوارع تعزز ثقافة السلام؛ واتخاذ مبادرة لإقامة حوار بين القطاعات تحت إشراف منظومة الأمم المتحدة في غواتيمالا ومنظمة الدول الأمريكية.

٨ - وأعلنت الحكومة أن تزايد مستويات الجريمة العادية والمنظمة يشكل مشكلة خطيرة. وبالاقتراح بأسباب أخرى، أدت مشاكل البطالة وعدم توفر الفرص والدعم الكافي لتنمية المشاريع الصغيرة إلى انخراط عدد كبير من الشباب، بل وحتى الكبار، في عصابات ترتكب جرائم عادية، وخاصة عصابات الشباب المعروفة باسم "maras". وردا على هذه المشكلة الصعبة، نفذت الحكومة سياسة عامة لمنع العنف بين الشباب، قُدمت بصفة رسمية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه السياسة في التصدي للأسباب الهيكلية للعنف وإتاحة فرص أكبر للشباب، عن طريق العمالة والتعليم والأنشطة الترفيهية وما غير ذلك. وأشارت الحكومة أيضا إلى أنها أنشأت قوة شرطة مشتركة مع السلفادور لحماية التجارة والسياحة في منطقة الحدود.

٩ - وقدمت الحكومة معلومات أيضا عن برنامج لمكافحة الاستبعاد في غواتيمالا (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ممول من المفوضية الأوروبية. ويشرك البرنامج ٥٠ بلدية ويتمثل الهدف العام منه في الإسهام في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للريفات الفقيرات، وخاصة نساء الشعوب الأصلية. ولبلوغ هذه الغاية، يسعى البرنامج إلى تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والكونغرس ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضمان إدماج الريفات ونساء الشعوب الأصلية في وضع السياسات العامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

١٠ - وأشارت الحكومة إلى أنه يتعين بذل جهود مستمرة ويجب اتخاذ تدابير أخرى بطريقة متسقة ومرحلية لضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان وحماية السكان، وخاصة أضعف القطاعات ومن بينها الأطفال والنساء وكبار السن والشعوب الأصلية والمعوقون من الآثار السلبية للعولمة.

كرواتيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

أشارت حكومة جمهورية كرواتيا إلى أن العولمة هي عملية معقدة للإصلاح الهيكلي ذات جوانب عديدة متعددة التخصصات يمكن أن تؤثر على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك على طبقات المجتمع، ومن المحتمل أن تؤدي إلى الفقر والاستبعاد. وردا على بعض التحديات التي تفرضها العولمة، أعدت الحكومة "المذكرة المشتركة عن الإدماج الاجتماعي في جمهورية كرواتيا". ووفقا لهذه الوثيقة، سيولى اهتمام خاص للتحديات المصادفة في المجالات التالية:

- (أ) تنمية سوق عمل شامل للجميع وتعزيز العمالة، باعتبارها حق من الحقوق، وتهيئة الفرص لجميع مواطني كرواتيا وخاصة بالنسبة لمن يعانون من البطالة الطويلة الأجل والعمال كبار السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم؛
- (ب) التغلب على أوجه القصور التعليمية عن طريق إصلاح نظام التعليم باعتباره أحد الشروط المسبقة الرئيسية للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي؛
- (ج) تحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية؛
- (د) توفير مساكن كافية للجميع - وضع سياسة وطنية للإسكان تشمل توفير المساكن للفئات الضعيفة؛
- (هـ) الخدمات الاجتماعية الكافية والتي يمكن الوصول إليها - تطبيق اللامركزية وإصلاح المؤسسات بتحريرها من البيروقراطية والتعاون والشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
- (و) كفالة حد أدنى من سبل كسب العيش لكل شخص عن طريق العمل و/أو نظام الرعاية الاجتماعية؛
- (ز) تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وإحياء المناطق المحرومة المتضررة من الحرب.

ثالثاً - الردود الواردة من منظمات الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - قدمت شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية معلومات عن أنشطته المتعلقة بالعولمة وحقوق الإنسان المتصلة بمسائل (أ) العولمة والتنمية؛ (ب) التجارة ونوع الجنس.

٢ - وفيما يتعلق بمسألة العولمة والتنمية، أشير إلى أن المؤتمر لا يشير في المعتاد إلى حقوق الإنسان في حد ذاتها في تحليله للعولمة. ولكن نظراً للعلاقة الوثيقة القائمة بين حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن المناقشات التي تتناول الآثار الإنمائية للعولمة لها أبعاد تتعلق بحقوق الإنسان. وترد بعض النتائج الرئيسية التي خلصت إليها تحليلات المؤتمر بشأن "العولمة والتنمية" في تقاريره السنوية عن التجارة والتنمية.

٣ - وبدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عرض تحليلاته للعولمة في تقاريره في التسعينات عندما بزغ "توافق آراء واشنطن" باعتباره الإطار الرئيسي للسياسات. ونظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ في فوائد وتكاليف العولمة وأشار إلى مفهوم العولمة باعتباره يشمل كل من "الزيادة في تدفق السلع والموارد عبر الحدود الوطنية" و "بزوغ مجموعة تكميلية من الهياكل التنظيمية لإدارة شبكة النشاط الاقتصادي الدولي والمعاملات الاقتصادية الدولية الآخذة في الاتساع" (صفحة ٧٠). والعولمة المعاصرة تعتبر عملية تتأثر بشدة باختيارات السياسة العامة، ومن بينها على وجه الخصوص، التحرير.

٤ - وأبدى المؤتمر تشككاً في تحليله للحجة القائلة بأن العولمة تعزز وضع مواصلة التحرير. فقد أشار تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ إلى أن العولمة لم تؤد إلى تقارب اقتصادي، لأن عدداً قليلاً فقط من البلدان النامية تمكّن من اللحاق بالبلدان المتقدمة النمو، ويعاني معظمها من بطء في النمو وزيادة في عدم الاستقرار في أعقاب "إطلاق العنان لقوى السوق" في أوائل الثمانينات. وأشار التقرير إلى أن التحرير السريع أدى إلى زيادة عدم المساواة في الدخول وإلى تآكل الطبقة المتوسطة.

٥ - وفي التقارير اللاحقة للمؤتمر، مثل تقرير التجارة والتنمية لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، واصل المؤتمر تقديم تقييمات انتقادية للعولمة. وأشار التقريران إلى أن العولمة أسفرت عن تحول أساسي في العلاقة بين موازين المدفوعات والنمو الاقتصادي، بحيث أصبح النمو يستلزم زيادة

في العجز الخارجي. وعلاوة على ذلك، تُنظر إلى ضرورة تمويل العجز الخارجي المتزايد على أنها شجعت التحرير المالي، مما أدى إلى رفع قيمة العملات وعدم استقرارها وقوضت الأداء التجاري. وأصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر اعتماداً بشكل متزايد على رأس المال الخارجي الأمر الذي عرّض البلدان، في إطار الهيكل المالي الدولي الحالي، إلى تدفقات تضاربية وإلى أزمات مالية. كما أن نظام التجارة الدولية القائم عقْد أيضاً من احتمالات التنمية نتيجة لاستمرار ارتفاع التعريفات الجمركية وغيرها من عقبات الوصول إلى الأسواق في البلدان الصناعية الغنية وكذلك إلى زيادة القيود المفروضة على الحيز المتاح للبلدان النامية لوضع سياسات لبناء قدرة مؤسساتها الداخلية على التنافسية على الصعيد الدولي.

٦ - وباختصار، فإن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أشارت إلى أن العولمة (كمظهر لسياسات التحرير) غالباً ما تؤثر سلباً على الاستقرار العام والنمو في البلدان وتؤدي إلى استقطاب توزيع الدخل وطنياً ودولياً على السواء. والاستنتاج الذي يمكن الخروج به من هذه النتائج هو أن العولمة قد تؤثر تأثيراً سلبياً على الأعمال الكاملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة التجارة ونوع الجنس، أشارت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن المساواة بين الجنسين قد حُددت بصفة مستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ورغم أن مشاركة المرأة في مجال العمل قد زادت وأن الفجوة في الأجور على أساس نوع الجنس قد ضاقت في عدد كبير من البلدان (معظمها صناعية)، فلا تزال النساء متضررات فيما يتعلق بدورهن ومركزهن في الساحات الاقتصادية والسياسية في معظم البلدان.

٨ - وشارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جهد لتقييم آثار التجارة على المساواة بين الجنسين، باعتباره رئيس المهمة في فرقة العمل المعنية بالجنسين والتجارة التي شكلتها الشبكة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٣. ويستعرض منشور عام ٢٠٠٤، الصادر عن فرقة العمل هذه والمعنون "التجارة ونوع الجنس: الفرص والتحديات في مجال التنمية"، آثار تحرير التجارة على المساواة بين الجنسين ويستكشف أثر قوانين التجارة المتعددة الأطراف القائمة على تحقيق المساواة بين الجنسين ويبحث نهج ملموسة متعددة لتحسين مراعاة حقوق الجنسين في الأنشطة التجارية الدولية وفي صنع السياسات. وترد فيما يلي النتائج الرئيسية لهذا المنشور بصورة موجزة.

٩ - أولاً، غالباً ما تسهم التجارة الدولية في إعادة توزيع الدخل لصالح النساء، لأنها تهيئ فرصاً للعمالمة وفرصاً لقطاع الأعمال في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. وهكذا فإن وضع المرأة لا يتعزز فقط في المجتمع وداخل أسرتها المعيشية نتيجة قدرتها على حسب الدخل، بل تستفيد البلدان ككل من عمل النساء لأنه يسهم بشكل كبير في القدرة التنافسية في مجال التصدير وفي تنويع الصناعات.

١٠ - وثانياً، ففي حالات أخرى، ساءت حالة النساء، وخاصة الفقيرات، مثلما هو الوضع في القطاع الزراعي حيث غالباً ما تعاني مجموعات النساء من زيادة التهميش نتيجة لتزايد المنافسة من جراء تحرير التجارة.

١١ - وثالثاً، يلزم إجراء تحليل لتأثير التجارة على الجنسين على مستوى كل بلد وكل قطاع على حدة. فالحاملات يتركزن في القطاعات الكثيفة في العمالة، وعادة ما تكون العقبات التي تصادف الدخول في هذه الصناعات منخفضة.

١٢ - ورابعاً، فرغم أن إعادة توزيع الدخل داخل الأسر المعيشية قد عزز من وضع المرأة، فغالباً ما تظل هناك أوجه عدم مساواة بين الجنسين في شكل الفروق في الأجور والفصل في المجال الوظيفي (حيث تُحصر النساء في الوظائف المتدنية الوضع) وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (من قبيل الصحة والتعليم) والموارد.

١٣ - وخامساً، لم يؤد فحص قوانين التجارة المتعددة الأطراف إلى نتائج حاسمة. ففي بعض الحالات المحدودة، يمكن أن تفرض القواعد القائمة بعض القيود على قدرة الحكومات في سعيها لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال السياسات والتدابير الداخلية. ومن هذا المنطلق، تم تحليل بعض اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، وباعتبار أن المساواة بين الجنسين تشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، يظل التداخل بين الإطار القانوني لحقوق الإنسان والتزامات القانون التجاري الدولي أمراً هاماً في سياق تعزيز التنمية البشرية المستدامة.